

قانون رقم ١٥٧ لسنة ٢٠٢٢

بتعديل بعض أحكام قانون إنشاء صندوق

دعم الأشخاص ذوى الإعاقة الصادر بالقانون رقم ٢٠٠ لسنة ٢٠٢٠

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس النواب القانون الآتى نصه ، وقد أصدرناه :

(المادة الأولى)

يُعدل عنوان القانون رقم ٢٠٠ لسنة ٢٠٢٠ بإصدار قانون إنشاء صندوق دعم الأشخاص ذوى الإعاقة ليكون على النحو الآتى :

القانون رقم ٢٠٠ لسنة ٢٠٢٠ بإصدار قانون إنشاء صندوق قادرين باختلاف .

(المادة الثانية)

تُستبدل عبارة صندوق قادرين باختلاف بعبارة صندوق دعم الأشخاص ذوى الإعاقة أينما وردت بالقانون رقم ٢٠٠ لسنة ٢٠٢٠ والقانون المرافق له وفى أى قانون آخر .
كما تُستبدل عبارة يتبع رئيس الجمهورية بعبارة يتبع رئيس مجلس الوزراء الواردة بالمادة (٢) من القانون المرافق له .

(المادة الثالثة)

تُضاف مادة برقم ٣ مكرراً وبنود أرقام (٧، ٨، ٩، ١٠، ١١، ١٢، ١٣، ١٤، ١٥ إلى المادة ١١، وبند برقم ٦ إلى المادة ١٤ من قانون إنشاء صندوق قادرين باختلاف المشار إليه،
نصوصها الآتية :

مادة (٣ مكرراً) :

يكون للصندوق مجلس أمناء برئاسة رئيس الجمهورية ، وعدد من الأعضاء لا يزيد على أربعة عشر عضواً .

ويختص مجلس الأمناء بإقرار السياسة العامة والخطط اللازمة للصندوق وله أن يتخذ ما يراه من القرارات اللازمة فى هذا الشأن لتمكين الصندوق من أداء رسالته والقيام بعمله ، كما يختص بدعم ومتابعة نشاطه وإسداء ما يراه من توجيه فى هذا الشأن .
ويصدر بتشكيل مجلس الأمناء ومدة عضويته ونظام عمله قرار من رئيس الجمهورية .

مادة (١١) / البنود ٧، ٨، ٩، ١٠، ١١، ١٢، ١٣، ١٤، ١٥) :

٧ - المساهمة فى تمويل بناء وتشغيل المستشفيات ووحدات ومراكز الرعاية الصحية التى تخدم الأشخاص ذوى الإعاقة .

٨ - المساهمة فى تمويل برامج التأهيل للأشخاص ذوى الإعاقة للتكيف والاندماج فى المجتمع ، وتوفير برامج التدريب المهنى لهم .

٩ - إنشاء المؤسسات المعنية برعاية وتدريب الأشخاص ذوى الإعاقة وتأهيلهم وفقاً للضوابط التى يصدر بها قرار من مجلس الإدارة دون التقييد بالنظم الحكومية أو الترخيص من الوزارة المعنية بالتضامن الاجتماعى .

١٠ - تشجيع ودعم تمويل الأشخاص ذوى الإعاقة لإقامة مشروعات متوسطة وصغيرة ومتناهية الصغر ذات مردود اقتصادى .

١١ - المشاركة فى توسيع قاعدة ممارسة الأنشطة الرياضية والثقافية والاجتماعية للأشخاص ذوى الإعاقة .

١٢ - المساهمة فى رعاية المتفوقين والموهوبين من الأشخاص ذوى الإعاقة .

١٣ - تنفيذ البرامج والندوات والمؤتمرات الداعية لنشر الوعى المجتمعى بحقوق الأشخاص ذوى الإعاقة ومتطلباتهم .

١٤ - التعاون مع الجهات المعنية لتوفير فرص عمل للأشخاص ذوى الإعاقة .

١٥ - المساهمة فى تغطية تكلفة التقارير الطبية اللازمة لإصدار بطاقة الخدمات المتكاملة وإثبات الإعاقة للفئات الأولى بالرعاية .

(مادة ١٤ / بند ٦) :

٦ - أية موارد أخرى يصدر بها قرار من رئيس الجمهورية .

(المادة الرابعة)

تُلغى المادة الثانية من القانون رقم ٢٠٠ لسنة ٢٠٢٠ المشار إليه ، وعبارة وتعتمد قرارات المجلس قبل نفاذها من رئيس مجلس الوزراء الواردة بعجز الفقرة الأولى من المادة (٤) من القانون المرافق له .

كما يُلغى كل حكم يخالف أحكام هذا القانون .

(المادة الخامسة)

يُنشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية ، ويُعمل به اعتباراً من اليوم التالى لتاريخ نشره .
يُبصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية فى ٤ المحرم سنة ١٤٤٤هـ

(الموافق ٢ أغسطس سنة ٢٠٢٢ م) .

عبد الفتاح السيسى

طبعت بالهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية

رئيس مجلس الإدارة

محاسب/ أشرف إمام عبد السلام

رقم الإيداع بدار الكتب ٦٥ لسنة ٢٠٢٢

٩٠.٩ - ٢٠.٢٢/٨/٣ - ٢٠.٢٢/٢٥.٨٩